

اخترنا  
للفلاح والعامل

# رسالة اشتراكية

مقدمة  
من الطبائحات وفتيات  
العمل والتوجيه المعنوي للقرارات  
فوزي عبد الحميد  
اشتراكان





اجترينا للفلاح والعامل

# رسالة اشتراكية

بقلم  
خوزي عبد الحميد



عزيزى القارئ ..

لن أدخل معك فى أية تعقيدات علمية ولكن  
سأحاول أن أقدم لك بعض مظاهر الظلم التى  
لا يرضى عنها أى انسان واع ، وأساس هذه  
الظالم وكيفية التغلب عليها ..

## الداء

لكى نبدأ أحب أن أقول لك ان أسباب ظهور الظلم فى أى  
مجتمع ليس مرجعه محض الصدقة أو الارادة المتعمدة .. فالصدقة  
لا تؤدى الى ظلم عام كما أنه من المؤكد أن الانسان ليس سيئا بطبعه  
حتى يرضى بوجود أى أوضاع اجتماعية شاذة .

أخى الوطن .. هل حاولت أن تجلس الى نفسك تذكر  
وتراجع الاحداث اليومية الجارية .. اعتقد أن أى انسان حساس لابد  
له أن يمر بهذه التجربة .. فماذا تذكرت وأنت تخلو الى نفسك؟  
هل ركزت كل تفكيرك فى مباريات كرة القدم والسباحة وغيرها من  
الرياضات المحبوبة ؟ أو أخذت تفكر فى أحداث فيلم تليفزيونى أو  
سينمائى مثل مثير .. ؟ لا بأس فكلنا يفكر مثلك ولكن هل فكرت

فى بعض أولاد جيرانك او أولاد خدمك أو أبناء الذين تتعامل معهم  
بأية صورة من الصور ؟ • ولماذا نذهب بعيدا ؟ • أليس لديك من  
ذوى قرباك من يختلفون فى ظروف حياتهم عنك فى ظروف حياتك؟  
وسأفترض أنك تجد كل رعاية وتحصل على كل ما تحتاج اليه من  
ضرورات وكماليات الحياة •• ولكن تعال تناقش بهدوء هذه  
الحقيقة •

انك تستيقظ صباحا لتجد من يعد لك طعام افطارك ومن يرافقك  
حتى تنتهى من طعامك ثم تجد من يعد لك لفاقة صغيرة بها ما تحتاج  
اليه أو قد لا تحتاج اليه خلال بضع ساعات •• ثم تخرج وملابسك  
نظيفة لتجد سيارة تركب فيها مع زملائك لتذهب الى مدرستك أو  
تركب دراجتك الخاصة او تذهب ماشيا ومعك من يحمل لك حقيبة  
كيبك وتودع أهل منزلك بعد أن تسمع نصائح مفيدة تهدف الى  
حمايتك من أخطار الطريق ، وعندما تعود الى منزلك تجد من يقابلك  
والابتسامة على وجهه أو حتى العبوس بسبب خطأ ارتكبته انت ••  
هذا لا يهم انما ستجد على أى حال من سيهم بك ويقابلك وتجلس  
تتخلع ملابسك لتلتهم ما أعد لك من طعام ساخن لذيق •• ثم تبدأ  
فى دراستك تحت اشراف والدك أو احدهما فى جو معد اعدادا  
معقولا •• فالإضاءة سليمة ؛ وحاجاتك مكفولة ونفسيك راضية ••  
وعندما يحل النوم ستجد من يعنى بك ويسأل عنك قبل ان تنام وحتى  
فى أثناء النوم •

ان هذا الوصف لا مبالغة فيه فهذا حق لكل انسان .. ولكن  
تعال معى لنضرب مثالا ثانيا لصديق لك فى ظروف أقل ، ولنفترض  
أن والديه يكسحان معا حتى يتعاونان على مواجهة تكاليف المعيشة  
وليوفرا لأبنائهما لقمة العيش اليومية .. فالأب يبدأ يومه وكل  
تفكيره فى أن يلحق بعمله الذى يجب أن يبدأ قبل الثامنة وليس  
لديه وقت كاف للاهتمام بأولاده سوى اللقاء بعض النصائح العاجلة  
يقولها مهرولا .. والأم العاملة كالوالد مرتبطة هى الأخرى بميعاد  
عملها وعليها أن تقوم بأعباء كثيرة وسريعة وهكذا يحرم ابنهما الطالب  
من العناية التى يحصل عليها زميله فى المثل السابق .. يذهب الى  
مدرسته بطريقة أو أخرى ويعود ليجد ان المنزل ليس به من يلقاه  
بشاشة غير مصطنعة ، ثم يدبر أمره ويقوم بتأدية واجبه المدرسى دون  
أى اشراف وفى ظروف غير مواتية . ثم أسوق اليك مثالا ثالثا وأخيرا  
عن أحد زملائك الذى انتهى من دراسته الابتدائية الالزامية واضطر  
الى عدم الاستمرار فى الدرس والتحصيل .. ذلك لأن أسرته الصغيرة  
فى حاجة الى بعض قروش الزهيدة التى يحصل عليها بجهد مستمر  
وكفاح متواصل ، ولعلك تتصور معى كيف يجابه أغلبية هؤلاء  
الأطفال الأعمال الشاقة فى مثل هذه السن التى هم معها فى حاجة  
ماسة الى الرعاية التامة والاهتمام بما يحصلونه من خبرات ومتابعة  
لتطوراتهم الصحية والحلقية والنفسية .. هؤلاء الأطفال الذين لم  
يرتكبوا أى ذنب كى يرثوا عن آبائهم الفقر والتعاسة والضعف  
الصحى والنفسى .

أعتقد أنني لم أبلغ في تصويرى الأمثلة الثلاثة السابقة وعلينا الآن أن نحلل هذا المظهر من مظاهر الظلم قبل أن نبحث عن العلاج وأحب أن تعرف أساسا أن العلاج السليم يكمن فى أن نرفع طفلى المتلين الأخيرين الى مستوى الطفل المذكور فى المثل الأول وبهذا نعيش جميعا فى محبة وتفاهم وتعاون •

ان أساس هذه المشكلة هى النتيجة الحتمية لرواسب مجتمعنا القديم •• ذلك المجتمع الذى كانت تفشو فيه الأنانية والسيطرة والاقطاع والاستعمار •• كلمات يكرهها كل منا وأرجو منك أن تحاول وحدك إعادة قراءة كل كلمة وان تركز فكرك فى مدلول كل منها •• ولن أحاول أن أشرحها لك فأنت بذكائك ستعرف أثر كل منها على مقدرات وطننا الغالى العزيز •

والآن لقد عرفت أحد مظاهر الظلم ولن أكرر عليك بضرب الأمثال بل سأتركك تفكر بنفسك فى مظاهر أخرى من الظلم ولتحاول بنفسك أن تعرف سبب كل منها وأؤكد لك بأن أساس الداء هو الأنانية والسيطرة والاقطاع والاستعمار •



# الماضي

كان بلدنا الجميل مسرحا لتنازع فئة من المستغلين الذين كونوا ثروات هائلة عن طريق المضاربات غير المشروعة وعن طريق الاحتكارات وشراء الذمم أو عن طريق استغلال الطبقات الكادحة العاملة والتي لم تكن تحصل الا على القنات اللازم لتأخير الموت .. وكان هناك حلك على رأس هذه الفئة يضرب لهم أسوأ المثل في تحقير شعبنا الأصيل ، وجالت هذه الفئة وصالت وهما الأكبر هو الاثراء دون حساب أو رقيب ، وظل شعبنا ينظر الى السماء طالبا من الله أن يمنع عنه هذا الكرب وذلك البلاء والأدهى ان هذه الفئة لم ترض ان تستغل أموالها المتكاثرة في خدمة اقتصادنا الوطني فكنت ترى أن أى شئ مستورد حتى قلمك الرصاص كان يأتي إلينا من بلاد بعيدة، فلم تكن هناك مصانع سوى عدد قليل أقامه بعض المستغلين بقصد تضاعف دعوس أموالهم دون النظر الى الحاجات الحقيقية لحاجات وكرامة شعبنا .. واتى لا أريد أن أسفه لك كل الرجالات في العصور السابقة فلقد ظهر في عالم الاقتصاد رجال وطيون مخلصون أمثال طلعت حرب ولكن للأسف لم تكن هناك خطة مدروسة توجه اقتصاد البلد وتهمم على الانتاج من الأبرة حتى الصاروخ ..

ودارت الأيام وجاء من عبر عن ارادة هذا الشعب .. جاء بطلنا جمال عبد الناصر بروح ثورية وقضى على رمز الفساد وأساس البلاء وقامت ثورتنا البيضاء المتسامحة لا لتخرب ولكن لتبنى وكان أمامها مشاكل متعددة فلم تهدأ من اليوم الأول وكانت تحارب في أكثر من جبهة فالاستعمار رابض على أرض القنساء ، وأعدائه منتشرون في الوادي الأخضر ، والاقطاع كان لايزال يسيطر على مقدرات الناس ، والأناية تملأ القلوب والرجعية متمثلة في بعض حكام العرب يترصدون بنا الدوائر ، ولم يأس رئيسنا أو اعترام أي وهن ، وحارب في هذه الجبهات ومن ورائه قلوب ملايين من الشباب المؤمن بمستقبل بلده ، ووضعت الثورة ستة أسس هامة تسير على هديها وتعمل من أجل تحقيقها واني لواتق بأنك تحفظ عن ظهر قلب هذه الأهداف الستة التي ستحدد مستقبل شعبنا العملاق العظيم .. ودارت الأيام وجاءت أحداث هامة يعلمها ويذكرها كل منا .. فقد حققت حكومتنا الرشيدة الإصلاح الزراعي بهدف رد الحق الى أصحابه ورفع مستوى غالية شعبنا من الفلاحين والفقراء .. ولم يهدف هذا القانون العظيم الى افقار الاغنياء بل كانت الحكمة الحقيقية منه هو أخذ ما يزيد عن حاجة العائلات الغنية واعطائه للعائلات الفقيرة استنادا الى معان سأشرحها لك فيما بعد .. ولعلك تفخر معي بأننا عاصرنا طرد آخر جندي بريطاني من أرض الوطن وحررتنا بلادنا من الاستعمار الذي جثم على مقدرات شعبنا ما يزيد عن سبعين عاما ..

وسأحاول أن أشرح لك فى بقية هذه الرسالة الأنس التى  
تعتمد عليها سياستها ، أى سأبين لك مفهوم اشتراكيّتنا الديمقراطية  
التعاونية وسأندرج بك الى أن نصل الى مفهوم الاتحاد الاشتراكيّ  
العربى .

### عزيزى القارى :

لقد وعدتك فى أول هذه الرسالة أن أجيبك التعاريف العلمية  
وسأظل محافظا على وعدى ، وتعال معى نبّحث معنى الاشتراكية  
الديمقراطية التعاونية وما الغرض منها ؟ والوسائل التى تعتمد عليها  
وأرى لزاما على أن أبدأ بنقل ماقاله معلمنا العظيم جمال عبد الناصر  
فقد قال سيادته : لقد كان من أعظم الملامح فى تجربتنا الفكرية  
والروحية أننا لم ننهك فى النظريات بحثا عن حياتنا ، وإنما انهمكنا  
فى حياتنا ذاتها بحثا عن النظريات . كانت حرية العمل مقدمة  
للعقيدة النظرية ثم كانت العقيدة النظرية ، وليدة للطبيعة ذاتها .

ولقد قمنا بصياغة عقائدنا من تفاصيل الأحداث التى مرت  
بنا ، ولم نترك أى عقائد نستعيرها أو نفترض وجودها على غير واقع  
توجه سير أحداثنا وتصنع تاريخنا .

هكذا بدأنا تطبيق العقيدة من وحي الطبيعة ووحى التاريخ ،  
ثم كانت صياغة العقيدة فى شكل قانون للحركة تالية للتطبيق  
ومتربة عليه .

وبذلك وضعنا العقيدة فى خدمة الحياة ، ولم نضع الحياة فى خدمة العقيدة •

ولقد طلع الفجر الذى انتظرناه وأشرقت الشمس على أمانينا •  
ويبدو لك الآن واضحاً ان نظامنا هذا كما قرره زعيمنا نظام  
ينبع عن فطرتنا ، ويتلاءم مع ظروفنا الخاصة • ويعتمد نظامنا من  
الناحية السياسية على الديمقراطية الحقيقية والتي تبلور فى مبدأ  
هام هو أن الشعب مصدر السلطات • سأشرح لك فيما بعد مفهوم  
الديمقراطية فى نظامنا الاشتراكي •

أما من الناحية الاجتماعية فان نظامنا لا يستهدف إلغاء الملكية  
الخاصة كما فى الشيوعية وانما يعمل على ابقاء هذه الملكية وحمايتها  
لكي تؤدي دورها النافع فى خدمة المجتمع والتقريب بين الفئات التى  
يتكون منها ، كما انه لا يسمح بالصراع والتنازع بين مختلف أفراد  
الشعب انما يستهدف على العكس التعاون بين فئات المجتمع تعاوناً  
مادياً ومضوياً •

وفى سبيل اقامة هذا التقارب وذلك التعاون لجأ نظامنا الى  
الاجراءات الآتية فى القطاع الزراعي :

- ١ - تحديد الملكية الزراعية حتى نمنع سيطرة الاقطاع •
- ٢ - تمليك الذين لا يملكون ، حتى يتحول الاجراء الى ملاك  
ولتقيم فئة جديدة من صغار الملاك تحقق التوازن الاجتماعى فى  
الريف •

٣ - تحديد ايجاز الأراضى الزراعية منعا لأى طمع أو أى شهوة •

٤ - تحديد أجر العامل الزراعى •

٥ - ولحماية صغار الملاك تقرر تكوين الجمعيات التعاونية فى المناطق التى ينطبق عليها قانون الاصلاح الزراعى •

وفيما يتعلق بالنشاط الاقتصادى فنظامنا يؤمن بالفردية ويتخذها من وسائله ، كما انه يؤمن من الناحية الأخرى بالجماعية ويتخذها من وسائله •

ولتحقيق المصلحة العامة والرفاهية الشاملة فهو يقوم على :

١ - تقييد الملكية الخاصة حتى لا تؤدي الى الاحتكر أو الاستغلال •

٢ - استخدام رأس المال الخاص تبعا لمقتضيات المصلحة العامة

٣ - تنظيم الاقتصاد القومى وفقا لخطط مرسومة •

٤ - قيام الدولة بدور هام فى التنمية الاقتصادية باعتبارها الرائد أو الموجه وبما لا يتعارض مع نشاط رأس المال الخاص •

ويولى نظامنا أهمية خاصة للنشاط التعاونى باعتباره نظاما اقتصاديا يكفل للفرد حاجاته ومطالبه ، ويجعل منه مواطنا صالحا يمارس نشاطه فى بيئة ديمقراطية •

أى أن نظامنا عندما يقيد الملكية الخاصة ويحددها ، وحين يوجه رأس المال الخاص نحو خدمة الاقتصاد القومي ، انما يستهدف الاكثار من الملكيات الصغيرة والمتوسطة حتى يتسنى لنا أن نحول مجتمع الاجراء الى مجتمع كل أفرادهِ أو غاليتهم من الملاك .

فاشترakitنا دعوة اصلاحية انسانية ، تؤمن بالفرد وبحقوق مقوماته الانسانية ، وتعترف له بممارسة حقه في الوجود ، وبالتمتع بكل ثمرات جهوده أو طاقاته في اطار من المصلحة العامة والتضامن الاجتماعي ، بحيث لا يكون بيننا مكان لمستغل أو مسيطر أو ظالم .

ولذلك فان اشترakitنا تعتبر اشترakitية بناءة لا تهدم بقدر ما تبنى ولا تعاقب بقدر ما تكافئ ، ولا تعيش على صراع الطبقات بقدر ما تؤمن بالتعاون الكامل بين جميع أفراد الشعب وهيئاته وطوائفه ، في اطار من التكافل الاجتماعي واتاحة فرص العمل للجميع .

ويمكننى أن أختصر لك هذه المعاني بجملته قصيرة وهي أن نظامنا لا يسمح للفرد باستغلال الجماعة ، كما لا يسمح للجماعة باستغلال الفرد ، فالأساس في مجتمعنا الجديد هو السعى للتحرر من جميع ألوان الاستغلال والسيطرة . وتحقيق التعاون بين جميع عناصر الانتاج . ولذلك تسعى « التعاونية » وهي الدعامة الثالثة في نظامنا لتحقيق أهداف أساسية أهمها :

أولا : كفالة التعاون بين مختلف صور النشاط الاقتصادي

الخاص بما لا يسمح لأصحاب نشاط معين بالسيطرة على اقتصادنا القومي وبما يضمن تخطيط هذا النشاط الخاص في مجموعه بالشكل الذى يحقق التكامل الاقتصادى فى مجتمعنا •

ثانيا : تنظيم الروابط الاجتماعية بين أصحاب المهنة الواحدة أو المشتغلين بنشاط اقتصادى متجاس على أساس تعاونى كامل فيما بينهم ، يضمن التعايش السلمى فى محيط علاقاتهم الخاصة ويحمى مصالحهم المختلفة •

ثالثا : تجميع الأفراد كمستهلكين ومنتجين فى تنظيم اقتصادى تعاونى بغية مواجهة ما يعرضهم من مشاكل اقتصادية ذات ارتباط بنشاطهم ؟ أو لمحاولة مساعدتهم فى مواجهة أعباء معيشتهم وتقديم الخدمات اللازمة لهم بأرخص الأسعار وأقل النفقات •

رابعا : تحقيق صور التعاون الكامل بين جميع العناصر التى تسهم فى عملية الانتاج وأهمها جميعا التعاون بين العمال وأصحاب الأعمال • وبين السلطات الحاكمة وأفراد الشعب • وبين الأجهزة التى تكون النظام السياسى للدولة •

ومن المعلوم أن فلسفة التعاون تقوم على الايمان بشخصية الفرد وحقه فى العمل وقدرته على بناء المجتمع الذى يمتناه • والتعاون هو المدرسة العملية التى تعلم الأفراد الديمقراطية اذ يشعر الفرد فيه بأنه جزء من كل له شأنه وقيمته فى الكيان الاجتماعى ، وليس مجرد « مسمار » صغير فى آلة المجتمع

الضخمة • وإذا اعتبرت الدولة ان « التعاونية » واحدة من الدعائم التي يقوم عليها المجتمع من ناحية تكوينه الاقتصادي والانساني ، فانها بذلك تعبر عن ثقتها في أفراد المجتمع ، وقدرتهم على خلق الظروف الملائمة لتطوره وتقدمه • وبذلك لن يقف الشعب موقفا سلبيا من تطوره ومشاكله ، بل يكون عاملا فعالا في انشاء مجتمع تصوده السعادة والرفاهية ، وهكذا أخذت الصورة التي تريدها الدولة للمجتمع التعاوني تتبلور في خطوطها العريضة ، فأصبح التعاون هو السمة الواضحة في البناء الاجتماعي الجديد •

وإذا كانت الدولة هي التي قامت حتى الآن بالدور الحاسم في اقامة الجهاز التعاوني ، فان القوى الشعبية التي يقوم التعاون أصلا لاسيادها ، هي المطالبة بالعمل الجدي في تنميته ؛ ادراكا منها بأن التعاون هو طريقها الى الاشتراكية السليمة ، واني انتهر هذه الفرصة لأقدم للقارئ كلمة قالها رئيسنا عبد الناصر عن معنى التعاون فقد قال سيادته : « اني أؤمن بالتعاون » وان ثورتكم حينها قامت انما ارتكزت على تعاون أفراد من أبناء هذا الوطن ؛ تعاونوا على الخير وتعاونوا من أجل وطنهم ، وتعاونوا من أجل مصلحة مصر •• فأنا أعلم أن التعاون كلمة ضخمة •• وكلمة لها معنى كبير ••

وهكذا فان الاشتراكية هي الاطار الاقتصادي لمجتمعنا والتعاونيات هي الاطار الاجتماعي ، أما الاطار السياسي فهو الديمقراطية وسأفرد له جزءا هاما من موضوع رسالتي •



انه لمن الخطأ أن نسترسل فى التكلم عن ديمقراطيتنا دون أن نرجع الى الميثاق الذى قدمه رئيسنا ، ذلك الأساس المتين الذى سيعتبر الموجه الحقيقى والخلق لمستقبلنا بالاسم باذن الله • لعلك يا عزيزى القارئ قرأت بتمعن ميثاق أمنا ، وسأذكرك ببعض كلمات ما جاء فى بابہ الخامس لمفهوم الديمقراطية :

• ان الثورة بالطبيعة عمل شعبى وتقدمى ••

انها حركة شعب بأسره يستجمع قواه ليقوم باقتحام غنيد لكل العوائق والموانع التى تعترض طريق حياته كما يتصورها وكما يريدھا •

كما انها قفزة شعب عبر مسافة التخلف الاقتصادى والاجتماعى تعويضا لما فات ووصولا الى الآمال الكبرى والتى تبدو خلال المثل الأعلى لما يريده للأجيال القادمة •

من هنا فان العمل الثورى الصادق لا يمكن أن يكمل بغير سمتين أساسيتين :

• أولاهما شعبيته ••

• وثانيها تقدميته ••

ان الثورة ليست عمل فرد والا كانت انفعالا شخصيا ذاتيا ضد مجتمع بأكمله •

والثورة ليست عمل فئة واحدة والا كانت تصادما مع الأغلبية

وانما قيمة الثورة الحقيقية بمدى شعبيتها ومدى ما تعبر به عن الجماهير الواسعة ومدى ما تعبته من قوى هذه الجماهير لاعادة صنع المستقبل ومدى ما يمكن أن توفره لهذه الجماهير من قدرة على فرض ارادتها على الحياة •

والثورة تقدم بالطبيعة •

ان الجماهير لا تطالب بالتغير ولا تسعى اليه وتفرضه لمجرد التغير نفسه خلاصا من الملل وانما تطلبه وتسعى اليه وتفرضه تحقيقا لحياة أفضل تحاول بها أن ترتفع بواقعها الى مستوى أمانها

ان التقدم هو غاية الثورة • والتخلف المادى والاجتماعى هو المفجر الحقيقى لارادة التغير والانتقال بكل قوة وتصميم مما كان قائما بالفعل الى ما ينبغى أن يقوم بالأمل •

ان الديمقراطية هي توكيد السيادة للشعب • ووضع السلطة كلها فى يده وتكريسها لتحقيق أهدافه •

ان الديمقراطية هي الحرية السياسية • والاشتراكية هي الحرية الاجتماعية ولا يمكن الفصل بين الاثنين • انهما جناحا الحرية الحقيقية وبدونهما أو بدون أى منهما لا تستطيع الحرية أن تحلق الى آفاق الغد المرتقب • •

واستطرد الميثاق يعبر عما يجيش فى نفس كل وطنى غيور قاهم واع •

وجاء فيه ما يلى « ان مصر وقعت بعد الحركة الشعبية النورية سنة ١٩١٩ فى الخديعة الكبرى للديمقراطية المزيفة • واستسلمت القيادات الثورية بعد أول اعتراف من الاستعمار باستقلال مصر الى ديمقراطية الواجهات الدستورية التى لا تحتوى على أى مضمون اقتصادى • ان ذلك لم يكن ضربة شديدة ضد الحرية فى صورتها الاجتماعية فقط ، وانما ما لبثت الضربة ان وصلت الى هذه الواجهة السياسية الخارجية ذاتها ، فان الاستعمار لم يقم وزنا لكلمة الاستقلال المكتوبة على الورق ولم يتورع عن تمزيقها فى أى وقت وفقا لمصلحته • ان ذلك أمرا طبعيا •

ان واجهة الديمقراطية المزيفة لم تكن تمثل الا ديمقراطية الرجعية • • والرجعية ليست على استعداد لأن تقطع صلتها بالاستعمار أو توقف تعاونها معه ولذلك فقد كان المنطق الطبيعى بصرف النظر عن الواجهات الخارجية المزيفة أن نجد الوزارات فى عهد الديمقراطية الرجعية وفى ظل ما كان يسمى بالاستقلال الوطنى لا تستطيع أن تعمل الا بوحى من ممثل الاستعمار فى مصر بل انها فى بعض الأحيان لم توجد الا بمشورته وبأمره بل وصل الحال فى احدى المرات انها جاءت الى الحكم بدباباته •

ان ذلك كله يمزق القناع عن الواجهة المزيفة ويفضح الخديعة الكبرى فى ديمقراطية الرجعية ويؤكد عن يقين انه لا معنى للديمقراطية السياسية أو للحرية فى صورتها السياسية من غير الديمقراطية الاقتصادية أو الحرية فى صورتها الاجتماعية • •

لعلك تستوعب مثل غيرك ما جاء فى الميثاق عن مفهوم الديمقراطية  
وانى أعتبر ما جاء فى الميثاق هو المخطط الرئيسى والمفهوم الأصل  
لديمقراطيتنا التابعة من ضميرنا •

ولكن ما مفهوم الديمقراطية ؟ اتنا استنادا الى مبدأ عدم الخوض  
فى التعريفات العلمية ، نقول ان الديمقراطية هى بمثابة اشتراك  
كل مواطن فى العمل وفى تحمل المسئوليات ، واشعاره بحقه فى  
الاسهام الحر فى توجيه المقدرات العامة ، ثم الاستفادة من هذه  
المقدرات فى حدود الكفاءات التى يتمتع بها ، وحقه كإنسان فى أن  
يكفل له المجتمع الحد الأدنى من حقوقه فى الكسب الشريف  
والمعرفة والحرية • ان الديمقراطية هى النظام الذى يشعر فى ظله  
المواطن بأن الأرض التى يدرج فوقها هى أرضه • وان الدولة التى  
تشرف على المقدرات العامة هى دولته • وإن المصير المقدر له هو  
مصيره الذى اختاره بنفسه • وإذا أردنا أن نحدد النقاط الأساسية  
التي يقوم عليها النظام الديمقراطي طبقا لما أجمع عليه المفكرون فإن  
ذلك يمكن تلخيصه فيما يلى :

(أ) الديمقراطية هى حكم الشعب عن طريق الشعب ولأجل  
الشعب ، والهيئة الحاكمة التى تمارس مهمة الحكم يجب أن تكون  
ممثلة لمجموع الشعب وهدفها الأول المحافظة على حياة أفراد هذا  
الشعب والعمل على رفع مستوى معيشته •

(ب) البعد عن أية محاولة هدفها رفع الدولة الى مرتبة التقديس  
والالوهية وفناء الفرد فى الدولة •

(ج) تخضع الأقلية لحكم الأغلبية دون أن يمسها أى اضطهاد  
أو أذى من جراء معارضتها •

(د) يكون للأفراد كامل الحرية فى الانتظام فى نقابات  
وجماعات مهنية تدافع عن مصالحهم الخاصة على أن تسود مصلحة  
الجماعة مصلحة الفئات المختلفة •

(هـ) حقوق الملكية مقدسة ومصونة مادامت غير متعارضة مع  
المصلحة العامة •

(و) يجب أن يتوافر للأفراد الحرية المطلقة فى القول والتفكير  
وأن يعرض كل اقتراح للإصلاح على الشعب ممثلاً فى مجلسه  
النيابى لابتداء رأيه فيه بالموافقة أو الرفض بعد مناقشة حرة علنية •  
(ز) الهدف هو تحقيق أكبر قسط من الرفاهية لجميع  
أفراد المجتمع فى حدود مقدراتهم الانتاجية •

والواقع أن حرية الفرد هى أساس الحرية الديمقراطية ، فإذا  
لم يكن الفرد حراً فى رزقه ، وإذا كان الفرد لا يستطيع أن يحصل  
على عيشه فلن يستطيع أن يقول رأيه فى أى شئ • ومن ثم لا تكون  
هناك ديمقراطية • فالديمقراطية السياسية تأتى من التعبير الحقيقى  
من الفرد الحر • فإذا لم يكن الفرد حراً فى رزقه وعيشه قيدته  
لقمة العيش عن التعبير الصادق عن معتقده •

ان التعبير الحقيقى من الفرد الحر يأتى من الشعور بالكرامة  
والإنسانية وهذا الشعور يتولد من :

- ١ - احترام الأفراد بعضهم بعضاً •
- ٢ - إلغاء الفوارق والقضاء على الطبقات •
- ٣ - الإيمان بالخضوع لنظام واحد بوجه عام والمساواة بين الجميع فى الحقوق والواجبات •

### عزيزى القارىء :

اننى أحس عندما أكلملك عن الديمقراطية بمفهومها الواقعى بأننى لا أخرج عن فلسفة اشتراكيّتنا ، لهذا فانى سأسهب قليلا فى هذا الموضوع توكيدا لمفهوم اشتراكيّتنا العربىة •

فالديمقراطية الحقيقية هى فى واقعها خلق حر شائع بين الناس جميعا ، فيجب أن يكون كل مواطن مؤمنا فيما بينه وبين نفسه بأنه مساو لمواطنيه فى حقوقه وواجباته ، وبأنه لا يستأثر بشيء من ذون مواطنيه ، وانه لا يوجد فى مجتمعه قوم ينعمون الى أقصى غايات النعيم وقوم آخرون يشقون الى أقصى غايات الشقاء •

اذ أن المثل الأعلى للديمقراطية هو تحقيق المساواة • وان الهدف الذى يتطلع اليه بنو البشر فى ظل النظام الديمقراطى هو العدالة الاجتماعية • ذلك لأن التكافؤ فى الحقوق والواجبات يؤدى الى قيام مجتمع متحرر من الظلم الاجتماعى ويشعر افراده بالعدالة الاجتماعية واذا كانت الديمقراطية هى النظام الذى يحقق العدالة فى كل العلاقات بين الأفراد والجماعات ، فذلك لأن النظام الديمقراطى يقوم قبل كل شيء على المساواة •

وارجو أن يكون واضحا أن المساواة التي تشير إليها ليست تلك التي تهدف إلى الغاء التنوع والاختلاف بين الأفراد ، ذلك الاختلاف الذي رسمته الطبيعة ، ولكن المساواة هي ألا يوجد بين الناس من يشقى على حين ينعم قوم آخرون ، وإن تستبعد بعض الطبقات من التمتع بالتراث الحضارى الذى يتمتع به الآخرون ، وأنه ليس من عدم المساواة فى شئ أن يحصل فرد على كسب أكثر من الآخرين أو يفوقهم فى مغائهم الحياة • ولكن عدم المساواة الحقيقية هو فى الفوارق الشاسعة بين دخول الناس ، مما يقسمهم إلى طبقات لا يمكن أن يندمج بعضها فى بعض على أسس عادلة نابعة من الطبيعة البشرية العميقة السامية • بل إن جوهر المساواة يتحقق عندما لا يكون دخل الفرد بمثابة عائق عن اتباع طريقة مشتركة فى الحياة ، تدفع المثل العليا للمجموع دائما إلى الأمام ، وتدفع الناس جميعا متضامنين فى سبيل تحقيق العدالة الاجتماعية • فالمساواة التي نفيها هي : المساواة التي تقوم على تكافؤ الفرص • • أى أن يكون أمام كل فرد نفس الفرصة فى أن يولد ولادة سليمة • ويتمتع برعاية صحيحة كافية • وتتاح له فرص التعليم • وإن توافر له فرص التقدم • • نفس الفرص التي يتمتع بها سواء تمتعا واقميا حقيقيا ، وسيصل كل واحد بعد ذلك إلى المكان الذى تؤهله له كفاءته ، بشرط ألا يترك المجتمع أحد أفراده من جهة ينجح إلى الدرجة التي تجعله قادرا على استغلال الآخرين ولا يترك أحد أفراده من جهة أخرى

يفشل ويتعثر الى الدرجة التي يهبط فيها عن المستوى المعتدل واللائق للمعيشة •

وهذه الديمقراطية التي تهدف الى اسعاد الانسان عن طريق تحقيق العدالة الاجتماعية لايمكن لها أن تزدهر الا في نظام اشتراكي سليم ، اذ من المعروف أن الاشتراكية مهدت لظهور العدالة الاجتماعية والاعتراف بحقوق الفرد •

ان التحدث عن الديمقراطية يقتضى منا أن نذكر في عجلة ، الدجل والفوضى والسيطرة التي كانت فاشية في عهد ما قبل الثورة ؟ والعجب أن ذلك الدجل طبق باسم الديمقراطية ، تلك الكلمة التي كان يتشدد بها الحكام السابقون ، ولقد عانينا من هذا النوع من الديمقراطية المزيفة التي فرضت على الشعب • ويمكن وصف تلك الديمقراطية في النقاط التالية المختصرة :

١ - كانت ديمقراطية صورية •

٢ - كانت ديمقراطية الاقلية وليست ديمقراطية السواد الأعظم من الشعب •

٣ - كانت ديمقراطية سيطرة رأس المال على الحكم والمصلحة الفردية •

٤ - كانت ديمقراطية الحزبية والوصول الى كراسي الحكم بأى ثمن •



٥ - كانت ديمقراطية الاستعمار في أقدر صورة •

٦ - كانت ديمقراطية الملك الفاسد وأعوانه •

وأصبحت بذلك المجالس النيابية والمحلية لا تمثل الا رغبات  
الاقطاع والرأسمالية والاحتلال والسراى •

وفقد الشعب ايمانه بنفسه بعد أن فشا فيه المرض والفقر  
والجهل •

كانت ديمقراطية عفنة وصفها الرئيس جمال عبد الناصر أبلغ  
وصف عندما قال عنها في احدى خطبه :

« وكان الهدف السادس من أهداف الثورة هو إقامة حياة  
ديمقراطية سليمة ، ولم نقل حياة ديمقراطية فحسب ، فقد كنا  
نعيش جميعا تحت اسم الديمقراطية وتحت اسم البرلمان والبرلمانية •  
ولكننا لم نكن نتمتع من الديمقراطية الا باسمها ، ولكن معناها  
وأصولها وجذورها كانت مفتقدة وكنا نشعر ان هذه الديمقراطية  
ليست لنا ولكنها كانت علينا ومن أجل فثة من الناس • ففقدت  
الديمقراطية معناها وروحها وأسبابها ، تحت اسم الديمقراطية تحكم  
فينا الرجعيون والمستغلون والانتهازيون • تحكمت فئات قليلة كانت  
تتجر بالديمقراطية وكان الشعب ينتظر ويكشف ويعرف ويعلم •  
ونحن كشعب قاسينا طويلا ، نستطيع أن نعرف الخديعة والخداع  
والتضليل »

## ثم يستطرد الرئيس فيقول :

« تحت اسم الديمقراطية قاسينا كثيرا ، كانت الديمقراطية كفاحا من أجل الحكم وكفاحا من أجل السيطرة والاستغلال والثراء والسلطة والسلطان . ولهذا حينما كتبنا هذه المبادئ قبل الثورة كنا نعبر عن احساس هذا الشعب وعن آمال هذا الشعب . كتبنا الهدف السادس من أهداف الثورة وهو اقامة حياة ديمقراطية سليمة نتلافى بها ما فات ، لا نكتفى منها بالبرلمانية ولا بالاسم ؛ ولكن حياة ديمقراطية لأبناء هذا الشعب جميعا . . من أجل الأغلبية العظمى من هذا الشعب ، لا من أجل الأقلية ولا من أجل المستغلين والمستبدين » .

## عزيزى القارئ :

يمكننى أن أقول لك بأن الحياة السياسية فى عهد ما قبل الثورة ، كانت قد وصلت الى حالة من السوء والفساد أفقدت الشعب ثقته فى يومه وثقته فى أمسه وثقته فى غده . . فقد تأكد له أن الجهاز الحكومى كله فى الدولة بأحزابه وبرلمانه وهيئاته الحاكمة ، قد عجزت جميعا عن أن تحقق له جوهر أهدافه القومية فى السيادة الكاملة والحرية الحقيقية وفى حكم ديمقراطى سليم . كما كانت حركة الاصلاح الداخلية قد تعطلت وتجمدت جميع مظاهر حياتنا الاجتماعية والاقتصادية والسياسية عند الحد الذى سمح لفئة

الاقطاع من كبار الملاك ومن الرأسمالية ومخترفي السياسة بالسيطرة والاستقلال •

وكان أن انقلبت السياسة في بلادنا الى مسرح للمناورات والاطماع الحزبية ، وتحكم الاقطاع في الارادة الشعبية ، استشرى استغلال النفوذ وسيطر رأس المال على الحكم ، بما يخدم قضية الاستعمار وأعوانه • وكان طبعيا لذلك أن تفشل حياتنا السياسية وأن تفشل تجربة الديمقراطية في بلادنا •

ولكن من حسن حظنا ان هذا الحال المر لم يدم فكانت الثورة المباركة وكان قائدها الذي يؤمن بأن الديمقراطية الحقيقية ليست ديمقراطية الشعارات التي عرفناها في الماضي عندما كانت تتناحر الأحزاب •

وكان الرئيس جمال عبد الناصر يؤمن بأن الديمقراطية التي نريدها هي الديمقراطية الحقيقية ، وكان يؤمن بأن نظام الحكم في بلدنا يجب ألا يمكن استغلال الرجعية والانتهازية للحرية السياسية • وأنه يجب أن تكون هذه الحرية لصالح المجموع وليست لصالح الأقلية • وان الحكم ليس وسيلة للنفوذ أو الاستقلال •

بهذا المعنى الذي أكد به قائد الثورة تحقيق سيادة الشعب ، وتمثيل الشعب عن ارادته ، تلك الارادة التي تتبع من روحه وتعاليمه ومبادئه •

لقد كان طبيعيا غداة النصر الذي حققته ثورتنا ان نعمل بسرعة وفي حزم لازالة أسباب الفساد لكي نعيد الى الشعب ثقته في نفسه ، وثقته في ماضيه وحاضره ومستقبله . فما كاد يستتب لها الأمر وتدخل في مرحلة العمل الايجابي ، ويتضح التطابق الكامل بينها وبين أهداف الشعب ومقاصده ، حتى سارعت الى الغاء الأحزاب السياسية القديمة ، كما حظرت القيام في المستقبل بأي نشاط حزبي من أي نوع . . . فقد تأكد للثورة انه لا سبيل في العهد الجديد لأن يعود زمام الأمور الى الشعب في هيئة منظمات حزبية . فالأحزاب القديمة لم تكن تقوم على أساس الاختلاف في المبادئ والأهداف بقدر ما كانت تقوم على أساس عنصر الخصومة الشخصية وتحزب زعماء الأحزاب .

وهنا نود أن نشير الى نقطة هامة وهي أن الديمقراطية الحقيقية في رأى بعضهم قد تتمثل في وجود الأحزاب ومزاولة نشاطها . ونحن نجب عن ذلك بأن فلسفتنا في الديمقراطية انما تقوم على تجاربنا نحن . . . ولقد كان طبيعيا أن تنهار تلك الأحزاب القديمة التي ولدت في ظل نظام فاسد واستمدت أغراضها من أغراضه وانحرافاتة ولذلك كان ضروريا في العهد الجديد الا يسمح لهذه الأحزاب ان تستمر على مسرح حياتنا السياسية ، بعد أن أحدثت الثورة في مجتمعنا هذه التغيرات الجذرية البعيدة المدى ؛ حتى لقد تأكد نهائيا عدم تطابق أهداف هذه الأحزاب مع مقومات مجتمعنا الجديد ومن ثم كان طبيعيا الا يسمح لها بالاستمرار . ومن ناحية أخرى

قررت الثورة بالنسبة للمستقبل ان حياتنا السياسية لا بد أن تقوم على أساس لا حزبي وكان ذلك متفقاً مع أهداف الثورة لسيين :

**أولهما :** ان الثورة وقد وحدت الهدف لشعبنا سواء في الخارج حين دعت الى سياسة عدم الانحياز ، أو في الداخل حين استهدفت بناء المجتمع الاشتراكي الديمقراطي التعاوني ، قد حددت معالم الطريق الذي يجب أن تسلكه في هذه المرحلة الحاسمة من حياتنا . وحين يتوحد الهدف ويتحدد برنامج العمل وترسم معالم الطريق ، لا بد أن تسقط مبررات قيام الأحزاب . فالأصل في الحزب السياسي ان فئة من أفراد الجماعة قد ارتضت لنفسها منهاجاً خاصاً ينطوي على آرائها ومقترحاتها للحلول الممكنة لمشاكل الدولة السياسية والاجتماعية والاقتصادية أو لبعض هذه المشاكل .

وطالما ان الثورة قد حددت منهاج العمل لشعبنا ورسمت الحلول الحاسمة لجميع مشاكله . فانه لا يكون ثمة مبرر مقبول بعدها للسماح بالنشاط الحزبي .

**ثانيهما :** انه قد تأكد بالتجربة عندنا ، وعند غيرنا من بلاد الديمقراطية التقليدية ، ان الأحزاب السياسية بما تؤدي اليه من تشتيت الشعب الواحد بين أكثر من جبهة داخلية يعمل كل منها على اضعاف الأخرى ليفوز مكانها بالسلطة ، انما تعتبر من أخطر الأسباب التي تزيد من عوامل الانقسام والانشقاق في الدولة الواحدة

وهو ما يجعل الأحزاب السياسية أداة اضعاف للدولة بعد أن كان الأصل فيها أن تكون سبيلا للنهوض بها وللتمكن لسلطانها .

وكان طبيعيا لثورتنا في مثل الظروف التي نعيشها الآن ، ان تعمل على تطهير بلادنا من المفاصد السياسية في العهد السابق وان تعمل في اصرار على تجنيب شعبنا - في هذه المرحلة الحاسمة من تاريخه ، مرحلة تقرير المصير وبناء الحرية - ويلات الانقسام الذي قاسينا منه كثيرا في الماضي .

وتأكيدا لهذه الحقائق قرر رئيسنا في أكثر من مناسبة أنه لا مكان لحزبية جديدة بيننا فقال مثلا : « لو انني سمحت الآن للأحزاب أن تقوم على الفور فماذا تكون النتيجة ؟ » أغلب الظن انني سأجد هنا ثلاثة أحزاب .

أحدهما : يدعو الى التحالف مع الغرب وسيكون عماده على بعض الرجعيين والاقطاعيين .

وثانيها : يدعو الى التحالف مع الاتحاد السوفيتي وسيكون عماده على الشيوعيين .

أما الحزب الثالث فسوف يكون الحزب الذي ينادى بسياسة عدم الانحياز والحياد الايجابي .

وسيكون بين الثلاثة معركة عنيفة تمزق وحدة بلدنا فهل هذا هو مايريد شعبنا ؟

ان جوابى هو بالطبع .. لا

انتى لا أريد أن تتمزق وحدة وطننا من أجل مصلحة هذا البلد الأجنبى أو ذاك ، وانما أريد صيانة وحدة البلد حتى تثبت الفكرة الوطنية فى أعماق الشعب وترسخ ..

وكان طبيعيا مع خلاصة كل هذه التجارب ومع ما تستهدفه الثورة فى مرحلتنا الحاضرة من بناء ديمقراطية سياسية واجتماعية واقتصادية متكاملة ، تقوم على أساس التعايش السلمى بين الطبقات ، وعلى كفالة الوحدة القومية ، ودون أن تسمح بمكان فيها لاقطاعى أو مستغل . كان طبيعيا أن تقوم حياتنا السياسية على قاعدة الاحزبية وأن يجتمع أبناء شعبنا جميعا فى منظمة سياسية واحدة لخدمة الأهداف الثورية .. هذه المنظمة الشعبية هى الاتحاد الاشتراكى العربى والذي سوف نسرده أهدافه فيما بعد .

### عزيزى القارئ :

لعلك تذكر هذه القصة الساذجة والتي لا بد أن تكون سمعتها أو قرأتها والتي تهدف الى اثبات أن أيا منا يمكنه كسر أى عصا منفردة أما اذا جمعنا مجموعة من العصى فى ربطة واحدة فمن المستحيل كسرها .. انك تذكر ولا شك هذه القصة وانى أؤكد لك انها انطبقت علينا فعندما كنا متفرقين متخاصمين كنا محلا للاستغلال سواء من السراى أو الاقطاعيين أو الحكام وكان مظهر ذلك اننا لم نتمكن من التعمق فى أى عمل هادف بناء وانى لأبالغ حينما أؤكد لك بأن

أُتفه ضرورتنا كانت تأتي من دول بعيدة عنا وبأسعار مضاعفة ولم  
تفكر في انتاجها محليا • أما الآن فلنا أن نفخر فلقد أصبحت مداخنتنا  
تنتف دختها في كل ركن من أركان وطننا لنؤكد للعالم بأن هنا  
عمالا عربا يصنعون التاريخ ويبتون أنهم لا يقلون عن ركبهم  
الغرور في القارات المختلفة فظنوا أنهم أرفع شأنًا وأحسن حالا من  
غيرهم • ويكفيك يا عزيزي أن تتابع صحفنا المحلية أو حتى الأجنبية  
لتقرأ بنفسك أسماء صناعات جديدة تولد يوما اثر يوم •

على أنني الى الآن لم أحاول أن أبرز لك مقومات مجتمعنا  
الديمقراطي الاشتراكي بشكل محدد بل كنت أتكلم معك بشيء  
من التعميم وقد آن لى الآن أن أحدد لك المقومات الأساسية لمجتمعنا  
الذى نبنيه •

### أولا - المساواة :

فأفراد المجتمع في بلادنا جميعهم متساوون في الحقوق  
والواجبات • وبصفة خاصة فان الفوارق المادية لا أثر لها على حياة  
الأفراد السياسية ، فهي لا تسمح بأن تستأثر طبقة معينة بالحكم أو  
منفعة خاصة لمجرد ثرائها أو لوضعها الاجتماعي • ومن الأسس  
الأولية لديمقراطيتنا أنها تعمل على الحد من ضروب الثراء الفاحش  
الذى يضر بمصلحة الآخرين • فأداة الحكم في ظلها مرآة لرغبات  
الشعب ووسيلة لتحقيق منفعة الأفراد كلهم ، وليست طريقا لتحقيق  
المآرب الخاصة أو المصالح الذاتية •



## ثانيا - التضامن الاجتماعي أساس المجتمع :

وهو عنصر هام فى مقومات ديمقراطيتنا ، ذلك لأن أى مجتمع لا يكون هذا التضامن أساسا لبنائه ، وكل مجتمع ينشأ التآفر والتناحر بين طوائفه ، يكون مجتمعا مهددا بالتفكك والانحيار .

وينعكس هذا التفكك على جهاز الدولة فتختل أداة الحكم وذلك لأن الديمقراطية التى أساسها حكم الشعب بالشعب لا يمكن أن تتحقق فى حال وجود فئات متميزة داخل المجتمع لأن الطبقة - كما هو معروف - تؤدى الى حدوث الصراع بين طبقة وأخرى مما يؤدى الى سيطرة طبقة على طبقة وفى حالتى الصراع والسيطرة لا يمكن اطلاقا ان يسود مبدأ حكم الشعب بالشعب ولهذا تقرر دستوريا جعل التضامن بين أفراد الوطن وطوائفه أساسا للمجتمع

## ثالثا - كفالة الحريات والامن والطمأنينة وتكافؤ الفرص :

وتشمل هذه الحريات ، الحرية الشخصية والحرية السياسية وحرية الفكر والقول وحرية الاجتماع وحرية التعليم .

فالحرية تشكل مطلبا أساسيا للوجود الانسانى ، كما انها شرط أساسى لاستكمال معالم النظام الاشتراكى فى وطننا ، والحرية فى رأينا لا تعنى مجرد حق التعبير بل هى تشمل حق التعبير وسلامته فى الوقت نفسه حتى لا تكون أمرا ظاهرا حق وباطنه ضلال .

كما أنه ليس المهم فى هذه الحرية أن نعبر عن آرائنا فقط بل

أن يكون لأرائنا صوابها وقدرتها على التوجيه • واشتراكيتنا تسعى لأن يكون الجانب التعبيرى من الحرية قادرا على تمهيد السبيل للانسان فى أن يحقق سعادته • وهذا لا يتحقق الا بوساطة تحرر الانسان من النظام الذى يجعله عرضة للاستغلال وعرضة لأن يبعد عن مجالات المشاركة العملية فى الفوائد الاقتصادية والاجتماعية التى تعود على المجتمع •

واشتراكيتنا قد أزالنا هذه العوائق فعلا ووضعت من القوانين ما يكفل عدم ظهورها فى المستقبل •

والمفهوم الاشتراكى فى بلدنا للحرية يعتبرها كاملة بمقدار ما قد تكون قادرة على انماء طاقة الانسان فى أن يؤثر بشكل حاسم ومفيد لتطوير المجتمع والإفادة من هذا التطور • فان هذه الطاقة لا يمكنها أن تنجح آثارها الا عندما يتحقق للانسان معالم التحرر من الاستغلال الاقتصادى والاجتماعى أو السيطرة السياسية •

ومن ذلك يتبين أن الحرية لا تكون متكاملة الا بمقدار ما يكون الانسان متحررا ولا تكون الحرية منتجة أو ايجابية الا بمقدار ما يتحقق فى المجتمع من نظام يؤمن بتكافؤ الفرص والمساواة الاقتصادية والاجتماعية •

فالحرية - كما نطبقها اشتراكيتنا - تعتبر أمرا معنويا وإيجابيا يهدف الى تحقيق سعادة الفرد • وهى ليست فكرة مجردة أو معنى مستقلا عن عملية التحرر الانسانى واذا كان التحرر يؤدي

الى ازالة العوائق والرواسب والعوامل التي تجعد انطلاق الانسان ،  
فان الاشتراكية العربية التي نمارسها تقرر الترابط العضوي بين التحرر  
والحرية ، وتعمل على أن يؤدي تحرر الفرد الى سلامة ممارسته  
لحقوقه في الحرية .

**وحریتنا فی مجتمعنا الجدید لها عدة مظاهر أهمها :**

١ - حرية النشاط الاقتصادي الخاص بشرط الا تضر  
بمصلحة المجتمع أو تعطل بأمن الناس .

٢ - حرية الملكية الخاصة ، فهي مصونة وتحميها الدولة من  
كل عدوان فردي أو حكومي فليس للدولة أن تنزع عن أحد ملكه  
الا لمنفعة عامة مقررة وبعد أداء تعويض عادل اليه .

٣ - الحرية الشخصية ، وهي حرية كل مواطن في القدو  
والرواح .

٤ - حرية المراسلة وكفل القانون سريتها .

٥ - حرية الاعتقاد فكل فرد حر في اعتناق الدين أو المذهب  
الذي يريده .

٦ - حرية الرأي ، وقد كفلت الدولة حرية الرأي والفكر  
والقيد الوحيد هو أن يكون استعمال هذه الحرية وفقا لمصالح الشعب  
وفي حدود القانون .

٧ - وحرية الاجتماع وحرية تكوين الجمعيات ، بشرط أن تكون أغراض الاجتماع سليمة وأن يكون تكوين الجمعيات لأغراض مفيدة .

٨ - حرية التعليم والمقصود بذلك حرية كل مواطن في أن يمارس تعليم مواطنيه وذلك في حدود القانون والنظام والآداب .

وهكذا يظهر أن هذه الحريات التي كفلتها ديمقراطيتنا الاشتراكية للمواطنين جميعا واحاطتها بالضمانات الكافية تجعلنا نؤمن بأنها حريات تهدف الى رضاء الفرد وسعادته ، فهي حريات ايجابية تجعل من المواطن كائنا له قدرة وكيان وشخصية ذاتية ، وليس مجرد مسمار في آلة تعمل دون مراعاة لاعتبارات الكرامة الانسانية كما هو الحال في بعض المجتمعات الأجنبية . كما انها ليست مجرد شعارات زائفة لها بريقها كما هو الحال في بعض المجتمعات الأخرى . ولكنها حرية تحمي المواطن من أن يقع فريسة للجوع أو العرى أو الجهل .

#### رابعا - الانتخاب حق لا منحة :

تقرر القواعد الدستورية في جمهوريتنا أن الانتخاب حق للمواطنين جميعا فهو ليس منحة من الدولة للمواطنين ، تجيزه له متى شئت وتسلبه منه متى شئت .

#### خامسا - كفالة حق العمل :

تكفل ديمقراطيتنا الاشتراكية كذلك حق العمل للمواطنين  
فان الدولة تلتزم بتوفير العمل لكل عامل •

#### سادسا - رعاية الفئات العاملة وتدعيم النقابية العمالية :

والنقابة بظهر شرعى من مظاهر الديمقراطية فى حياتنا  
المتوثبة • عن طريقها يعبر قطاع هام من الشعب هو قطاع الطبقة العاملة  
عن أمانيه وآماله ورغباته فى أن يعيش حياة انسانية حرة كريمة ،  
ينعم فيها بالطمأنينة والعدل والمساواة ، طالما انه يؤدى واجبه بأمانة  
واخلاص وهكذا يتمكن العمال من التجمع فى شكل نقابات للدفاع  
عن حقوقهم المشروعة •

وعلى هذا فالديمقراطية والتضامن الاجتماعى وكفالة الحريات  
والأمن والطمأنينة وتكافؤ الفرص وحق الانتخاب وحق العمل هى  
المقومات الأساسية للمجتمع الديمقراطى الاشتراكى الذى نعمل  
الآن على تكوينه فى جمهوريتنا الحبية •

#### هى ان المواطن الصالح فى بلدنا عليه ان يؤمن بما يأتى :

- التكافل الاجتماعى من غير سلب حرية أى فرد •
- حرية الفرد من غير أن تسمح له بالسيطرة أو الاعتداء  
على حرية غيره •
- لكل انسان جزاء لعمله من غير استثناء ولا بغى ولا أنانية •

- رضاء الأفراد مظهر من مظاهر رضاء المجموع وان رضاء المجموع لا بد أن يعود أثره على كل فرد فى المجموع •

ثم بعد ذلك عليه أن يؤمن بالضمير الاجتماعى الذى يجعله فى يقين كل فرد فى الجماعة بمثابة عضو فى جسد واحد ؛ اذا اشتكى أحد هذه الأعضاء تداعى له سائر الأعضاء بالحمى والسهر •

### عزيزى القارىء :

اذا كانت الاشتراكية بصفة عامة تعمل على التقريب بين الفئات التى تكون المجتمع وتهدف الى رفع مستويات المعيشة للفئات الدنيا الى القدر الذى يكفل لها حياة انسانية كريمة مع تحقيق المساواة بين الأفراد بحيث لا تسيطر فئة على أخرى ، فان اشتراكيتنا الديمقراطية قد حققت فعلا هذه الأهداف ، فهى قد حاربت الاقطاع منذ أيامها الأولى ، وحاولت القضاء على الظلم الاجتماعى وأصدرت قانون الاصلاح الزراعى لمنع الاستغلال وتحكم الأقلية فى الأكثرية كما أن اشتراكيتنا تعرف للعامل قدره وتعتبره عنصرا أساسيا فى المجتمع وأحد عوامل الانتاج الهامة ولذلك فهى تعمل على صيانة رزقه • كما ان اشتراكيتنا تخصص الاعتمادات الضخمة فى ميزانية الدولة لكى توفر لكل مواطن الغذاء والكساء والمسكن الصحى والدواء وحق التعليم المجانى ، وهى تقرب بين الطوائف التى تكون المجتمع وتزيل ما بينها من فوارق ، كما انها تعمل على رفع مستويات المعيشة لأفراد المجتمع من ذوى الدخل الصغير والمحدود لكى

يعيشوا عيشة آدمية كريمة ، وتستخدم في ذلك مختلف السياسات التي تهدف الى اعانة الفقير ووضع حد أعلى لثروة الغنى ، واشتراكيتنا هادفة كان لها أثرها في الفكر والقيم المعنوية للانسان مثلما كان لها أثرها في مجالات الحياة الأخرى ، وهنا يمكنك أن تسأل هل تحقق كل هذا وأصبح ما نكتبه على الورق حقيقة واقعة ؟

وسأرد عليك بالا تسرع والا تحكم على الأمور من اطلرها الشكلى فقط ، فالأعوام العشرة ليست كافية لتحقيق كل هذا ولايمكن لأى مخلوق مهما أوتى من الحكمة والقدرة أن يغير أى مجتمع بين يوم وليلة ، فالمسألة مسألة عمل ومثابرة على العمل بناء على خطة محكمة وطالما نحن نسير على هدى مبادئنا الثابتة والتابعة من ذاتنا فسنصل الى مايرنو اليه كل منا ، ويكفيانا اننا نتحرك وان مبادئنا تؤتى أكلها عاما بعد عام وهذا هو مقياس النجاح الحقيقى .

والآن أشعر أن الوقت قد حان لأن أقدم أساس فكرة الاتحاد الاشتراكى العربى ، الواقع أن ما سأقوله لك لا يكفى بل عليك أن تقرأ بامعان النص الكامل لقانون الاتحاد الاشتراكى العربى حتى تتأكد بنفسك أن كل حرف جاء فيه دليل قاطع على مبادئنا الخالدة ، تلك المبادئ التى لم نستوردها من هنا أو هناك ، انما انبعثت من ذاتنا من أجل رفاهيتنا .

لقد انتقل نضال الشعب نحو التحويل الاشتراكى بعد قرارات يوليو ١٩٦١ وقد اقتضت مراحل الكفاح قيام تنظيم شعبى هو الاتحاد

الاشتراكي العربي ليكون آمينا وقادرا على المحافظة على مبادئ الثورة الستة والاندفاع بها الى الأهداف الكبرى التي حددها الميثاق .

والواقع ان الاتحاد الاشتراكي العربي هو الطليعة الاشتراكية التي تقود الجماهير وتعبر عن ارادتها وتوجه العمل الوطني ، وتقوم بالرقابة الفعالة على سيره في خطه السليم في ظل مبادئ الميثاق .

وهو الوعاء الذي تلتقى فيه مطالب الجماهير واحتياجاتها . ويضم الاتحاد الاشتراكي العربي كتنظيم سياسي شعبي قوى الشعب العاملة ، ويتمثل فيه تحالف هذه القوى في اطار الوحدة الوطنية .

#### واتحادنا الاشتراكي يهدف أساسا الى النقاط التالية :

- ١ - تحقيق الديمقراطية السليمة ممثلة بالشعب ، فتكون الثورة بالشعب في أسلوبها وللشعب في غايتها وأهدافها .
- ٢ - تحقيق الثورة الاشتراكية التي هي ثورة الشعب العامل .
- ٣ - دفع امكانيات التقدم ثوريا لصالح الجماهير .
- ٤ - حماية الضمانات التي قررها الميثاق وهي :

(١) كفالة الحد الأدنى لتمثيل العمال والفلاحين في جميع التنظيمات الشعبية والسياسية على جميع مستوياتها ، بحيث يراعى في تنظيمات الاتحاد الاشتراكي العربي نفسه أن تكون نسبة العمال



والفلاحين ٥٠٪ على الأقل باعتبارهم أغلبية الشعب التى طال حرمانها من حقوقها الأساسية •

- (ب) مبدأ القيادة الجماعية •
- (ج) دعم التنظيمات التعاونية والنقابية •
- (د) ارساء حق النقد والنقد الذاتى •
- (هـ) نقل سلطة الدولة الى المجالس المنتخبة تدريجيا •

وتتلخص واجبات الاتحاد الاشتراكى العربى فيما يلى :

- (ا) أن يكون قوة ايجابية تدفع العمل الثورى •
- (ب) حماية مبادئ الثورة وأهدافها •
- (ج) تصفية آثار تحكم الرأسمالية والاقطاع •
- (د) النضال ضد تسلل النفوذ الأجنبى •
- (هـ) النضال ضد تسلل الرجعية التى تم اسقاطها •
- (و) النضال ضد تسلل الانتهازية •
- (ز) مقاومة السلبية والانحراف •
- (ح) منع الارتجال فى العمل الوطنى •

وهكذا يظهر لنا أن الاتحاد الاشتراكى العربى يمثل الاطار

السياسى الشامل للعمل الوطنى ، وتتسع تنظيماته لجميع قوى الشعب من فلاحين وعمال وجنود ومتقنين ورأسمالية وطنية على أساس الالتزام بالعمل الوطنى فى ترابط دقيق بين المستويات المختلفة من قاعدة التنظيم الى قيادته الجماعية ، وضمانا لأن يؤدى هذا التنظيم الشعبى الى تحقيق أهدافه فإن العلاقات سواء بين الأعضاء بعضهم وبعض

أو بينهم وبين تنظيماهم ، تتطلب مجموعة من القيم والمبادئ ليسير  
الاتحاد الاشتراكي العربي بقوة ايجابية نحو أهدافه الثورية .

وأهم هذه المبادئ ما يلي :

١ - احترام الأقلية لارادة الأغلبية حتى لا يكون هناك أى  
مجال لقيام دكتاتورية فى منظمات الاتحاد .

٢ - كسب ثقة الشعب عن طريق الاقتناع ، وهذه الثقة هى  
السييل الى طاعة الجماهير لقيادتها ، طاعة ليست وليدة الخوف ،  
ولكنها وليدة الاقتناع ، ولا تعطى للميادات فى أى مستوى من  
المستويات ، حقوقا مكسبة تقيم دكتاتوريات ، داخل تنظيمات الاتحاد .

٣ - النظام والطاعة فى العلاقات بين القيادة والطليعة والجماهير  
على أساس اخلاص القيادة الثورية وسلامة مخططاتها واخلاص  
الطليعة الاشتراكية والاستعداد للبذل والتضحية ؛ واقناع الجماهير .  
٤ - العمل على قيام علاقات سليمة بين منظمات الاتحاد وبين  
الشعب العامل .

٥ - العمل على حل مشاكل الجماهير .

٦ - العمل على استمرار الدفع الثورى لدى الجماهير .

٧ - اطلاع الجماهير على حقائق الأمور .

٨ - عدم فرض السلطة أو ممارسة أى نوع من التعالى على

جماهير الشعب العامل .

## ٩ - الاعتراف بالاختلاف والمبادرة الى اصلاحها •

والاتحاد الاشتراكي العربي وهو السلطة الشعبية يقوم بالعمل القيادي والتوجيهي وبالرقابة التي يمارسها باسم الشعب ، على حين يقوم مجلس الأمة ، وهو سلطة الدولة العليا ومعه المجالس النيابية والشعبية ، بتنفيذ السياسة التي يرسمها الاتحاد الاشتراكي العربي •

والواقع أن الاتحاد الاشتراكي العربي لا يحل محل النقابات أو التعاونيات أو منظمات الشباب ، وإنما يعمل على النحو الذي أوضحه الميثاق •

وهكذا فإنه من خلال منظمات الاتحاد الاشتراكي العربي في جميع مستوياتها يجد الميثاق - وهو بالنسبة لثورتنا نظريتها السياسية وبالنسبة لاشتراكيتنا فكرها الثوري - طريقه الى التطبيق العملي •

والحقيقة التي لا مراء فيها ان قيام الاتحاد الاشتراكي العربي بدوره القيادي وتحمله لمسئوليات الطليعة ووقوفه حارسا على الضمانات التي كفلها الميثاق وممارسته لوظائفه بالأسلوب الديمقراطي ، واتباعه عن الجماهير وتمثيله لأمانيتها وتعبيره عن ارادتها ، تحقيق لمبدأ سيادة الشعب وارساء لقاعدة أساسية من قواعد التنظيم السياسي الديمقراطي ، وهي أن الديمقراطية السليمة تصبح بالمنطق الاشتراكي وسيلة وغاية للنضال الوطني •

ان المذاهب الاشتراكية تقضي عادة بتملك الدولة لجميع

وسائل الانتاج ومنها الأرض ، وقد كان دعاة المذاهب الاشتراكية الأولى يهتمون بالنواحي الاجتماعية وبصفة خاصة :

- تحقيق العدالة الاجتماعية بين الناس
- تحقيق العدالة الاجتماعية بين الناس
- القضاء على الفقر

وكانوا ينادون كذلك بتملك الدولة لعوامل الانتاج الأساسية لضمان حسن توزيع انتاجها بين الناس •

ونحن في الجمهورية العربية المتحدة نتفق مع المذاهب الاشتراكية في الطرق والوسائل ، فسياستنا تهدف الى القضاء على سيطرة أصحاب الاقطاع مع زيادة عدد الملاك الزراعيين ولهذه الاعتبارات كلها كان الاصلاح الزراعي هدفا أساسيا من الأهداف التي عملت الثورة على تحقيقها منذ بدئها • وهكذا يمكننا اعتبار الاصلاح الزراعي التمهيد المبدئي لاقامة عدالة اجتماعية في القطاع الزراعي ولقد تحققت فعلا النتائج التي تهدف اليها الاشتراكية ، فقد قضى على الاقطاع وأصبح لا قدرة له على السيطرة السياسية أو الاجتماعية وأصبحت الملكية في حدها الأعلى ( ١٠٠ فدان ) لا تمثل خطرا نخشاه على كيان المجتمع ، كما تمكنا من الحد من التفاوت في الدخول بين الملاك الزراعيين وخلق فئة جديدة من الملاك •

وقد هدف قانون الاصلاح الزراعي الى تحقيق العدالة

الاجتماعية عن طريق زيادة الرقعة الزراعية بالقدر الذى يسمح  
بتمليك المزارعين القدر اللازم من الأرض الذى يدر عليهم دخلا  
كافيا مع استمرار زيادة هذه الرقعة لاستيعاب الزيادة من السكان  
فى القطاع الزراعى . وكذلك اشترط قانون الاصلاح الزراعى  
ضرورة تنظيم الملاك الزراعيين فى جمعيات تعاونية تسمح لهم باستغلال  
الأرض أحسن استغلال ليزداد دخلهم ومن ثم يزداد الدخل القومى  
ثم تمكنهم من استغلال الآلات لتوفير طاقات حيواناتهم فى الانتاج  
الغذائى ( لحوم - البان ) ولهذا فان حكومتنا نفذت مشروع مديرية  
التحرير وبدأت فى تنفيذ مشروع السد العالى الذى سوف يحقق  
زيادة فى المساحة المنزرعة لحوالى مليونى فدان ، كما بدأت فى  
العمل على استغلال الأراضى الشاسعة فى الواحات الخارجة والداخلة  
وسبوة والفرافرة والبحرية والتى تبلغ مساحتها ملايين الأفدنة وقد  
تم زراعة جزء هام من هذه الأراضى بفضل المياه الجوفية . ومن  
الطبيعى أن جملة تنفيذ هذه الاصلاحات لا يتحقق الا عن طريق  
القطاع العام . فالمشروع الخاص مهما كان ضخما لا يمكنه أن  
يقوم بأى جزء ولو بسيط من هذه المشروعات ، إذ أن همه المباشر  
الحصول على الربح بأسرع وأقصر طريقة ، دون الالتفات الى  
حاجات الشعب الأساسية .

وهكذا يمكنك أن تتصور شكل مجتمعنا الريفى فى المستقبل  
فسوف يتحرر المزارعون من استغلال الوسطاء والمرايين وذلك عن  
طريق تصريف الأعمال وتسويق المنتجات بوساطة الجمعيات التعاونية

وبفضل مجالس القرية • أى باختصار فإن الدولة تعمل بهمة لاتفتقر من أجل زيادة الرقعة الزراعية أو ما يسمى بالتوسع الأفقى وتعمل كذلك على زيادة انتاج الأرض المزروعة فعلا ويسمى بالتوسع الرأسى •

ولقد فضلت أن أبين مجهودات حكومتنا فى المجال الزراعى ، وبقي لى أن أتحدث عن مجهودات مجتمعنا الاشتراكى فى القطاع الصناعى والتجارى فالمستعمر أراد خلال فترة احتلاله لوطنتنا أن يجعل منا مزرعة له تمده بالمواد الخام بأبخس الأثمان وكانوا يعلموننا فى المدارس اننا لا نستطيع أن نصنع بلادنا لأننا نفتقر الى المواد الخام اللازمة للتصنيع ولأنه ليس لدينا حديد ولا فحم كما تنقصنا الأيدى العاملة المدربة ، ولكن عندما جاءت ثورتنا قضت على هذا الوهم ؛ وأثبتت أن هذه الخرافة لم تكن تهدف الا الى استمرار استنزاف جهودنا من أجل غيرنا ولن أحاول أن أعدد مصانعنا باعتبارها دليلا قاطعا على دحض الخرافة الاستعمارية ولكنى سأسأل بعض الأسئلة ، كم عدد المصانع الآن •• ؟ وما انتاجها •• ؟ وكما عدد الفنيين بها والعمال •• ؟ ولصالحه من نتيج •• ؟ وما مدى جودة هذه الصناعات •• ؟ ان محاولة الاجابة ستشعرنا بأننا بدأنا نعيش فى مجتمع صناعى •

ان مجتمعنا المتوثب لعد أكثر اشراقا ، قد بذل ومازال يبذل من الجهد من أجل تنفيذ برنامج التنمية المختلفة ، ويكفيها فخرا أننا نعيش فى المجتمع الذى تمكن من أن ينفذ برامج السنوات الخمس

الأولى كاملا لا فى موعده فحسب بل لقد بم فى أقل من ثلاث سنوات وهكذا بلغنا مرحلة متقدمة من التصنيع . لقد كنا نصدر القطن لبريطانيا وبنسورد منها ما نلبسه فأصبحنا نصدر فائض انتاجنا من الأقمشة الى بريطانيا . وقد اضطرت صحافة الدول الاستعمارية الى أن تسلم وتعترف بتقديم صناعاتنا ، وهكذا أصبحت الصناعة أحد الأعمدة الرئيسية التى يقوم عليها تطورنا الاقتصادى والاجتماعى وهنا يجب اثارة سؤال هام : على أى أساس تستند نهضتنا الصناعية الهائلة ؟

والاجابة عن ذلك تكمن فى أن نظام الاشتراكى التعاونى هو أساس هذه النهضة ، فالدولة تمول المشروعات الهامة وتنشئ مشروعات جديدة وتصرف الأموال فى البحث عن المعادن والتنقيب عن البترول ولا تبخل اطلاقا على تعليم شعبنا فى أى مكان من الأرض وهنا أرجو أن تلاحظ بأننى أقول الدولة وليس بعض المؤسسات الاحتكارية والتى لا يمكن لها أن تضحي بأموالها من أجل ربح بسيط أو ربح يأتى إليها بعد جهد طويل غير مضمون العواقب ، بمعنى أن التصنيع فى الماضى كان يعتمد أساسا على المجهودات الفردية التى لا تتبع خطة عامة بل تهدف أساسا الى تحقيق أرباح سريعة لأصحابها ذات معدلات مرتفعة .

وأخيرا ننتقل الى اظهار دور اشتراكيتهما فى تنظيم التجارة وانى أفضل أن أسهب فى هذه النقطة لأنها تتميز بطابع خاص ، كما اننا لا يمكننا أن نلخصها بحواسنا العادية . فهناك عدة أوضاع وظروف

مميّنة تستلزم تدخل الحكومة على نطاق واسع لتمكن تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المنشودة في مجتمعنا الجديد . ففي كثير من الدول الأجنبية التي تتعامل معها اقتصاديا تقوم الحكومات أو بعض الهيئات العامة أو الخاصة باحتكار التجارة الخارجية احتكارا كلياً أو جزئياً ، مما يضع مشروعاتنا الفردية في مركز غير متكافئ . مع هذه المؤسسات الحكومية الضخمة في الخارج . ولهذا يتطلب تدخل حكومتنا في التجارة الخارجية لتنسيق السياسات الاقتصادية بيننا وبين الدول النامية الأخرى ، ولمواجهة التكتلات الاقتصادية في بعض مناطق العالم المتقدمة وللحصول على أنسب شروط التبادل التجاري في التعامل معها كما أن بعض السلع المستوردة تبلغ من الأهمية درجة تستدعي قيام الحكومة مباشرة أو عن طريق أجهزتها وشركاتها بعملية الاستيراد تفاديا لما قد ينجم من اضطراب خطير في الحياة الاقتصادية إذا ما ترك للمشروعات الفردية .

ولكل ما تقدم من اعتبارات فإن سياستنا الاقتصادية في قطاع التجارة الخارجية مبنية على قيام الشركات والهيئات الحكومية المختلفة باستيراد السلع الأساسية للانتاج أو للاستهلاك المحلي بحيث تقل بالتدريج نسبيا حصة التجار الافراد ، على أن تلك السياسة تقترب في الوقت نفسه بسياسة تشجيع صغار التجار ومتوسطيهم على الانجاز في السلع الأخرى غير الأساسية . وذلك باعطاء هؤلاء التجار نسبيا متزايدة من تراخيص الاستيراد وذلك بقصد خلق طبقة متوسطة من رجال الأعمال تسعى لخدمة التجارة الخارجية دون أن تحاول



استغلال مركزها استغلالا يضر بأقوات الشعب أو الى سمعة الحكم •  
وهكذا يتبين أن تجارتنا الخارجية قد تحررت من سيطرة الاحتكارات  
والأسواق الاستعمارية وتفتحت لصادراتنا مجالات وأسواق جديدة  
وأمكننا أن نحرر اقتصادنا من الاعتماد على محصول واحد للتصدير  
عن طريق التوسع في انتاج السلع والخامات التي تتطلبها الأسواق  
الخارجية •

كما تمكنا عن طريق توفير السلع الأساسية والتموينية باننتاجها  
محليا على نطاق أوسع كالتقليل من اعتمادنا على الخارج وهكذا وجهنا  
عملاتنا الأجنبية لاستيراد المصانع والآلات والمواد الخام اللازمة للتنمية  
الاقتصادية • هذا بالنسبة للتجارة الخارجية • • أما بالنسبة للتجارة  
الداخلية فان اشتراكيتنا تهدف أساسا الى توزيع السلع المختلفة  
بأرخص الأسعار ، وتعمل الحكومة لتحقيق ذلك عن طريق تشجيع  
نشاط الجمعيات التعاونية الاستهلاكية وتسهيل تمويلها ودعمها  
واستكمال مقومات النجاح اللازمة لها • كما تعمل على تشجيع صغار  
التجار ورعايتهم مع العمل في الوقت نفسه على رقابة الأسعار التي  
يبيعون بها رقابة فعالة لضمان عدم استغلالهم للمستهلكين •

كما تهدف سياسة الحكومة الى اقامة مزيد من الشركات  
التجارية العاملة وانشاء فروع عدة لها لخدمة الطبقات المحدودة  
الدخل ، كما وضعت الحكومة القوانين اللازمة لابعاد الدخلاء عن  
مهنة التجارة مع فرض رقابة مستمرة على نشاط القائمين بها لتوفير  
السلع وتوصيلها الى المستهلك بأسعار مناسبة •

أى باختصار فإن دولتنا تعمل بهمة من أجل القضاء على أى  
مستغل أو محتكر فلا مكان لمثل هؤلاء الأشخاص فى مجتمعنا الاشتراكى  
الذى يهدف أساسا الى رفع الظلم ومنع الاستغلال •

### عزيزى القارىء :

لقد حانت مسئوليتنا من أجل أن نسبق الزمن ونعوض ما فاتنا  
وهذا يقتضى عدم السلبية ؟ وأن نواجه المستقبل بإيجابية وتفاعل  
واقدم •• ان الثورة التى نعيشها الآن هى تفاعل مستمر بين المواطن  
وحاجات المجتمع • واستمرار الثورة هو فى حيويتها وهى تواجه  
المتناقضات الناتجة من عملية التطور المستمر ، وهذه الحيوية وقودها  
المشاركة الجماعية فى حل المشكلات •• فاذا نجحت اشتراكيتنا فى  
توفير الحياة الكريمة لفريق من الفلاحين أو لفريق من العمال أو  
لفريق من المثقفين •• فان اكفاء هذا الفريق بما حققته له اشتراكيتنا  
وتوقفه عن المشاركة فى استمرار نجاح تجربتنا بالنسبة للباقين ، هو  
عمل معوق للتطور •• ان الفرد لا يعتبر ثائرا ، اذا سار فى ركب  
التطور ليحقق أحلامه الذاتية •• ان النفسية الثائرة هى التى تغلى  
دائما بالثورة لتحقيق أهداف المجموع •

وأخيرا أرجو أن يتحرر كل منا من الأنانية وحب الذات وان  
نؤمن بأن قيمتنا يجب الا تستمد من ذاتنا فقط بل من ذات مجتمعنا  
ككل بكافة طبقاته من عمال وفلاحين ومثقفين وجنود ورؤساء  
وطنيين •

تم الكتاب



# مطابع الدار القومية

١٥٧ شارع عبيد - روض الفرج

تأليف } ٤٠٧٥٣ - ٤١٠١٤  
٤٠٨١٤ - ٤٠٥٨٨



531  
16



0696474

التمن

العدد ٤٥